



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



Princeton University Library



32101 076411535

Itqān al-san'

اتقان الصنع. في شرح رسالة الوضع. للامام

العلامة. الحجة الدراكة الفهامة. العارف

بالله تعالى السيد محمد سعيد بن

السيد محي الدين الحسني

الجزائري طيب الله ثراه

ونفعنا به وبعلمه

امين



طبع في مطبعة جريدة بيروت . في بيروت

(RECAP

2271

502

745

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً يوافي عظيم نعمه . ويكافي عيم كرمه . والصلاة
والسلام على عين رحمته . وخيرته من خلقته . اما بعد فيقول العبد
المفتقر لمولاه الغنى . محمد سعيد بن محي الدين الحسنى . ان رسالة الوضع
للمولى عضد الدين عبد الرحمان بن احمد بن عبد الغفار الايجي
نسبة لايج بلدة بالعجم من اعمال كرمان . اعلا الله درجته في الجنان .
قل حجمها . وكثر علمها وعظم نفعها وعمت بركاتها . وقد شرحها
جماعة من العلماء رضى الله عنهم . غير انه لضعف المهتم وجمود
القرينة في هذا الزمان الذي قل خيره . وعم الخليفة شره وضيره . لا ينال
تلك الفوائد التي سطروها الا من رجع في موازين العقل وسبق في ميادين الفهم
يفترع ابتكار المعاني ويرفع منار المباني فاستخرت الله جل جلاله . وعم فضله
ونواله . في ان التقط وانخب بعض القوائد منها وارتبها على المتن لنفع نفسى
واولادى افلاذ كبدي ولمن هو مثلي من العاجزين لا للمارسين للعلوم
من اهل هذا الشأن . الفايدين بالسبق عند طراد الازهان . فتح الله بصيرتنا

ونور بمنه وكرمه سريرتنا . بمحمد وآله . انه على ذلك قدير . وبالإجابة
جدير . وهو حسبي ونعم الوكيل . راقماً للأصل صادراً ولتقيدي هذا
الذي يشبه الطرر شيئاً . قال المصنف بعد التسمية لفظاً لا خطأ وذلك
كاف في امثال الامر بالاتيان بها (ص هذه فائدة)

ش اعلم ان الاصل هذى فابدلت الياء هاء فقول المؤلفين هذه فائدة
وهذا كتاب ونحوه يعنون به المؤلف الحاضر في العقل وذلك انهم استحضروا
المعاني التي جمعوها فيه على وجه الاجمال واوردوا اسم الاشارة عليها
ليانها فاساء الاشارات قد تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها
للأمور المبصرة في رأي المخاطب لكن لا بد من نكتة وهي هنا
الاشارة الى اتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة
عنده وتصح الاشارة اليها فقول المصنف هذه الهاء للتنبيه والمشار
اليه بذي من هذه العبارات الذهنية التي اراد كتابتها وبيان اجزائها
نزلت منزلة الشيء المحسوس فاستعملت (١) كلمة هذه الموضوعة لكل
مشار اليه محسوس فيها لما ذكرناه والعبارات جمع عبارة بمعنى البور
وهو الانتقال اطلقت على الالفاظ لانه يعبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها
بالنسبة للسامع فالتكلم يستحضر المعنى اولاً ثم ينتقل للفظ الذي يعبر به
عنه والسامع يتوجه ذهنه للفظ ثم ينتقل للمعنى الذي يفهمه منه
والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال مشتقة من القيد بمعنى

(١) قوله فاستعملت كلمة هذه الخ اعلم ان اسم الاشارة وضعه الواضع لان بشار به
للشيء الحاضر المحسوس ثم يستعبرونه للمعقول استعارة مصرحة تبعية وتفريرها انه
شبه اول المعقول الكلبي بالمحسوس الكلبي يجمع قوة التميز عند المتكلم او السامع فسري
التشبيه بين المجزئات فاستعربنا بناء على هذا التشبيه المحاصل بالسرابة لفظ هذه الموضوع
لجزءي المحسوس لجزءي معقول فهي تبعية للتشبيه بين الكلبيين كما حققة المؤلفي اه

استحداث المال او الخير . وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصبقت فؤاده
 (١) فالفائدة اسم فاعل على كل حال والخلاف انما هو في مبدا
 الاشتقاق فعلى الاول اسم فاعل بمعنى اسم المفعول اى هذه مسائل
 محصلة وعلى الثانى اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة
 للفؤاد مؤثرة فيه لانبساطه وسروره بها اذا علمت هذا علمت ان في
 كلام الشيخ احتكاك والاصل وهى اسم فاعل مشتقة من القيد بمعنى
 استحداث المال وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصبقت فؤاده والحكم
 عليها بانها مشتقة بالنظر الى الاصل والا فهمى هنا اسم جامد لانها علم
 على العبارات الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والفؤاد
 القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه وفى العرف
 هى المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هى ثمرة وتنتج وتلك المصلحة
 من حيث انها مترتبة على طرف الفعل اى ملاصقة لطرفه ونهايته
 وذلك كماء البئر مثلاً فانه ملاصق لآخر الحفر تسمى غاية له ومن حيث
 انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً والغرض فى الاصل معناه
 القصد فالمصلحة لما كانت مقصودة للفاعل من الفعل ناسب تسميتها به
 ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل
 لاجلها تسمى علة غائية وعلة باعثة ايضاً وحاصله ان العلة الغائية هى
 التى تحمل على العمل ويتقدم تصورها ذهنياً ويتاخر وجودها عنه فى
 الخارج كالجلوس على السرير فان تصوره ذهنياً مقدم على عمل السرير
 ويتاخر الجلوس عليه فى الخارج . قال بعضهم

(١) وعلى المعنى الثانى منى الشهاب الخفاجي فقال رحمه الله
 من الفؤاد اشتقت الفائدة والنفس ياصاح بذأ شاهده
 لذا ترى افئدة الناس لقد مالت لمن فى قربه فائده

نعم ما قال سادات الاول اول الفكر اخبر العمل
والفائدة والغاية متحذان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرضي والعلة
الغائية كذلك فالاولان اعم من الاخيرين مطلقاً اذ ربما تقترب على الفعل
فائدة لا تكون مقصودة لفاعله ولا باعثة له عليه وذلك كالخبر لاجل
الماء فهو جد كثر فقد يتحقق في ذلك الكثر الامر ان الاولان دون كل
واحد من الاخيرين ثم الاسناد في قوله هذه فائدة (حقيقي) ان اريد
بالفائدة الالفاظ اذ العبارات في انفسها فائدة واذا كانت العبارات الذهنية
فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة ايضاً لانه من اسناد الشيء
لمن هو له «ومجازي» ان اريد بها المعاني وذلك ان الفائدة اسم للمعاني
فحقها ان تسند للمعاني لان الخبر عين المبتدا في المعنى فاسنادها للالفاظ
المشار اليها بهذه مجاز في الاسناد من اسناد الشيء الى سببه لان الالفاظ
الذهنية توصل المعاني لذهن السامع اذا برزت من الذهن الى
الخارج (ص) تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة

ش تشتمل اي تحصر واشتمالها على الثلاثة من اشتمال الكل على
اجزائه وذلك كاشتمال البيت على السقف والجدر الاربعة لا على
جملته لئلا يكون المحذور وهو اشتمال الشيء على نفسه كأن يقال ان
المقدمة والتقسيم والختامة عين الفائدة فاشتمال الفائدة على الثلاثة من
اشتمال الشيء على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة
يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية فلا يلزم عليه ما ذكر
ووجه الحصر ان ما يذكر فيها اما ان يكون مقصوداً او لا الاول
التقسيم والثاني اما ان يتعلق بالمقصود تعلق السابق باللاحق وهو المقدمة
او بالعكس وهو الخاتمة (ص المقدمة)

ش المراد بالمقدمة هنا مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ

قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه علماً كان او غيره
 لا مقدمة العلم التي هي عبارة عما يتوقف عليه صحة الشروع في العلم
 وذلك كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وحكمه فليست مرادة هنا بل
 المراد مقدمة الكتاب من قدم اللازم بمعنى تقدم او من قدم المتعدي
 نحو قدم زيد عمرأ اي جعله مقدماً فعلى اخذها من اللازم
 تكون بكسر الدال لا غير لان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي
 واسم المفعول لا يصاغ من اللازم بل من المتعدي وعلى اخذها من
 المتعدي يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على
 غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من القوايد ان يقدمها الغير (ص
 اللفظ قد يوضع لشخص بعينه)

ش . اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي ثم استعمل
 بمعنى الملفوظ فيتناول ما لم يكن صوتاً او حرفاً وما هو من حرف
 واحد او اكثر مهملاً كان او مستعملاً صادراً من القم او لا كطرح
 التواة . لكن خص ثانياً في عرف اللغة بما هو صادر من القم
 بالفعل من الصوت المعتمد على المخرج حرفاً واحداً او اكثر سواء
 كان قم انسان او غيره مهملاً او مستعملاً والصدور من القم محال
 على الله تعالى فلا يقال في لفظة من الفاظ القرآن العظيم او غيره من
 الكتب المنزلة لفظة الله لايهامها الجارحة بل يقال فيها كلمة الله لان
 الالفاظ وان اضيفت اليه خلقاً فلا يجوز اطلاقها عليه لما ذكرناه ولا
 يقال ان الكلمة قول مفرد والقول هو اللفظ الصادر من القم فنسبة
 الكلمة الى الله توهم الجارحة ايضاً والله منزّه عنها لانا نقول اسناد
 الكلمة الى الله وان كان موهماً فقد ورد الاذن الشرعى باسنادها اليه ومحل
 منع اطلاق الشيء على الله واسناده اليه اذا كان موهما ما لم يرد اذن

في اطلاقه او اسناده اليه تعالى والا جاز اذ اسماؤه الله توقيفية قال تعالى قل لو كان البحر مدداً لكلمات ربي الاية وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان يصدر من الهم من الحروف واحداً كان او اكثر او ما ليس من شانه الصدور من الهم لكن تجري عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال وذلك كالضمير المستتر في فعل الامر (١) فانه واجب الاستتار فليس من شانه الصدور من الهم لكن تجري عليه احكام اللفظ كالعطف والتاكيد ونحو ذلك مثاله قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة السكنى من السكون لانها استقرار ولبث وانت تأكيد اكد به المستكن ليصح عطف قوله وزوجك عليه وهذا التعريف اعم من الاول وهو المراد هنا اذ فيه تدرج كلمات الله تعالى فيقال لها الفاظ وكذا الضمائر الواجبة الاستتار فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه ولا فرق بين القديمة وهو المعنى القايم بذاته تعالى والحديثة

١ قوله كالضمير المستتر في فعل الامر اعلم ان الضمائر المستترة الفاظ بالغة ولم يوضع لها لفظ خاص بها فكما انها لا تكون مذكورة بنفسها لا تكون مذكورة بعبارة خاصة دالة عليها ولكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنها وهو عارية قال بعضهم الضمير المستتر ليس من مقولة المحرف والصوت الذي هو اعم من المحرف ولا ادري من اي مقولة هو قال صاحب الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوتاً للسان عن حذف الفاعل قال عصام الدين قوله لم يوضع لها لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعلاً ملفوظاً ولا كفى فيهم من غير لفظه عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا يجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسا او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فتقوله ليس من مقولة المحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه ما خفي على غيبي حتى قال بعض العقلاء لا ادري من اي مقولة هو فلبت قولي هذا بلغه انتهى

كالألفاظ القرآنية لكن في القديمة على حذف مضاف أى وفي اصطلاح
 النحاة ما من شأن ثبوته أن يستدل من القم وكلام الله القديم نوعه
 مطلق كلام أى كليه الذى يحمل عليه والمراد بالتوهم النوع اللغوى
 لا المنطقى الذى هو تمام الماهية لان هذا لا يقال فى ذات الله ولا فى
 صفاته وشأن هذا النوع الصدور من القم باعتبار بعض افراده لا
 جميعها لان القديم ليس من شأنه الصدور من القم واما الحادث
 كالألفاظ القرآنية فصادرة من القم بالفعل والضمائر الواجبة الاستتار
 داخلة فيه بالنظر للطرف الثانى واما الجائزة الاستتار وما حذف من
 مبتدأ او خبر وغير ذلك داخلة فى التعريف بالنظر للطرف الاول اذ
 من شأنها الصدور من القم فأقبح ذلك واجعله نصب عينيك واعلم ان
 انما ان يشار بها للحقيقة واما ان يشار بها للأفراد والى يشار بها
 للحقيقة اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس
 واما ان يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد
 غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى وهى التى قصد بها الحقيقة
 فى ضمن فرد منهم نحو ادخل السوق واشتر اللحم واخاف ان
 يأكله اللذيق والى يشار بها للأفراد اما ان يشار بها لكل افراد
 الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق وهى التى قصد بها الحقيقة فى
 ضمن جميع الافراد نحو ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات الاية لان الاستثناء يدل على العموم واما ان
 يشار بها الى حصة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم
 يكن فى البلد الا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فالأقسام
 اربعة وبناء على ذلك فاللام فى اللفظ اما للجنس من حيث
 حصوله فى بعض افراده اعنى العهد الذهنى أى الماهية المعهودة فالمعهود

في الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم او لحصة معينة من
 جنس مطابق اللفظ وهو الموضوع منه اعنى العهد الخارجى فان قلت
 العهد الخارجى عهده من حيث تقدمه ضريحاً او كناية او علماً فما
 هنا من اى قيل . قلت من قيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ
 الثابت لشخص او لامر كلى انما هو الموضوع لا المهمل ومن اثر
 الاطاف بالعباد حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر كل انسان عما في
 ضميره مما يحتاج فيه الى غيره حتى يعينه عليه لعدم استقلاله
 به ولهذا يقال للانسان مدني بالطبع قوله قد يوضع فيه
 المدون عن الماضى الى المضارع لاستحضار الصورة الغريبة اذ
 تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونه امر غريب
 والوضع لغة جعل الشيء في موضعه واصطلاحاً تعيين اللفظ بازاء
 المعنى بناء على ان لفظ المجاز موضوع او هو تعيين اللفظ بازاء المعنى
 للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان دلالة على المعنى
 بالقرينة لا بنفسه وقوله لشخص اى لفرد لوحظ بمخصوصه بما
 يعينه ويشخصه والشخص هو الشيء الممتاز عن الغير بحيث
 لا يشاركه شيء اخر اصلاً واصله شواد الانسان وغيره يرى من
 بعد ثم استعمل في ذاته وقوله بعينه صفة كاشفة لتعريف الشخص
 وتبينه لان الشخص هو العين بمعنى معين اى اللفظ قد يوضع لشخص
 ملتبس بالتعيين اى باعتبار تعقله وتشخصه بعينه لا باعتبار امره اخر
 او متعلق بقوله يوضع ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً لموضوع له
 خاص وذلك كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه (ص وقد
 يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات
 ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات

بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر
 المشترك (ش قوله وقد يوضع له اى لشخص لكن لا بقيد السابق لان
 المراد جنس الشخص اذ الموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة باعتبار
 تعقلها ذهنياً بامر عام ذاتي كما في الحروف او عرضي كما في المضمرات
 واسماء الاشارات والموصولات وبيان كون الامر ذاتياً في الحروف
 ان الواضع وضع لفظة (من) مثلاً لكل ابتداء خاص وتلك الابتداءات
 الخاصة تعقلت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء اعني الابتداء الكلي
 وهو ذاتي للابتداءات الخاصة لانه جزء من ماهيتها لان ماهية الابتداءات
 الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور والمطلق جزء من المقيد
 ضرورة فاهية الابتداء من البصرة مثلاً الابتداء المقيد بالكون من البصرة
 وكذا تقول في (في) التي معناها الظرفية (وكي) التي معناها الغرض فاذا افادت
 هذه الحروف معاني وهو الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة
 والغرض المخصوص رجعت تلك المعاني الخاصة الى هذه اى الى الابتداء
 المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ينوع استلزام لان الخواص
 تستلزم العوام والمراد بمتعلق معنى الحرف في عبارتهم المعنى الكلي الذي
 يعبر به عن معناه عند تفسيره كالابتداء في معنى (من) فانه متعلق معنى
 من والانتها في معنى (الى) فانه متعلق معنى الى والظرفية في معنى (في)
 فانه متعلق معنى في والاستعلاء في معنى (على) فانه متعلق معنى على فليست
 هذه المعاني الكلية معانٍ للحروف اذ الحرف لا يودى الا معنى جزءياً والا
 لما كانت حروفاً بل اسماء لانها حينئذ تكون مستقلة بالمفهومية اذ الاسمية
 والحرفية انما هي باعتبار المعنى فان كان المعنى مستقلاً فداله الاسم وان
 لم يكن مستقلاً بل اوتي به لمجرد الربط فالدال عليه حرف فهذه
 الكليات متعلقات لمعاني الحروف لكون معانيها جزئيات لها والجزء

الذى هو معنى الحرف له تعلق بالكلى لاندرج الجزئى تحت الكلّى
وبيان كونه عرضياً في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات ان
لفظة (انا) مثلاً موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند
الوضع لهم بامر كلي وهو كل مفرد مذكر متكلم ولا شك ان الافراد
والتذكير والتكلم امور ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها اذ
الامور الذاتية ما بها الموجود موجود كالحوانية والناطقة للانسان
بل هي خارجة عنها كالضحك بالنسبة له. وان لفظة (ذا) مثلاً موضوعة
للجزئيات كزيد وعمرو استحضرت عند الوضع بامر كلي وهو كل
مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة امور عارضة لتلك
الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها وكذا تقول في الموصولات
قوله باعتبار امر عام اى باعتبار تعقله بامر عام وقوله وذلك بان يعقل
امر مشترك بين مشخصات المراد بالامر المشترك المعنى الكلّى المستوى
معناه فى افراده وليس المراد بالمشارك المشترك اللفظى لانه يشترط فيه
تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك والمراد بالمشخصات الافراد وقوله
ثم يقال اى يوضع وغير بالقول عنه اذ به يظهر ذلك التعيين الذى هو
الوضع غالباً وفي غير الغالب يحصل التعيين بغيره ندوراً كالكتابة
والاشارة اى يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الافراد
المستحضرة بالامر العام بخصوصه والعام مرآت للملاحظة الافراد لا
موضوع له كما ذهب اليه السعد التفرتاني ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً
لموضوع له خاص كوضع (هذا) مثلاً فان الواضع تعقل معنى كلياً وهو
كل مشار اليه مفرد مذكر ولاحظ به الافراد وعين لفظ (هذا) بازاء
كل واحد بخصوصه من تلك الافراد المدركة اجمالاً بالمعنى الكلّى
قوله (بحيث) حيث للزمان والمكان والغالب كونها للمكان كما فى

حديث اخر وهن حيث اخرهن الله وقد يراد بها الاطلاق نحو الانسان
 من حيث هو انسان اى نفس مفهومه الموجود من غير اعتبار امر آخر
 معه اى حيوان ناطق وقد يراد بها التقيد وذلك نحو الانسان من
 حيث انه يصح وتزول عنه الصحة موضوع علم الطب وقد يراد بها
 التحليل نحو النار من حيث انها حارة تسخن الماء اى حرارة النار علة
 تسخينه فقيد المصنف بالحشية دفعا لتوهم ان ما وضع له اللفظ مفهوم
 كل واحد من افراد ذلك الاسم المشترك حتى يستعمل فيه ويفهم هو
 منه وهو باطل قطعاً وتصريحاً بان الموضوع اى اللفظ الموضوع هذا
 المشخص من افرادة وهذا الاخر كذلك قوله (دون القدر المشترك)
 دون حال من قوله بخصوصه بمعنى متجاوزاً ودون وان كانت مضافة
 لمعرفة فهي نكرة لانها بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل
 اضافته لفظية لا تفيد تعريفاً اى لا يفاد به الى واحد بخصوصه متجاوزاً
 القدر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه على انه المستعمل فيه بحسب
 الوضع كما توهمه البعض في الضمائر وامثالها وشرط استعمالها في
 في المشخصات التى هى افراد المعنى الموضوع له حتى لزمه عدم
 استعمال اللفظ في معناه الموضوع له وكونه مجازاً دائماً بلا حقيقة
 والقدر المشترك هو مفهوم كل واحد من الافراد ومعنى دون ادنى
 مكان من الشيء ثم استعير للرتب فقل زيد دون عمرو اى فى الشرف
 ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حد الى حد وتخطى امر الى
 آخر قال تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين
 اى لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين الى ولاية الكافرين (ص) فتعقل ذلك
 المشترك االة للوضع لا انه الموضوع له
 ش اى لا لانه الموضوع له فلا بد من تقدير لام العلة قبل ان من قوله لا انه لان

الاخبار بقوله ءالله عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الالة لانها الامر الكلي
 الذي تلاحظ به الجزئيات وعلى تقدير اللام تكون الاشارة الى ان كلمة ءالله
 وان كانت خبرا في الظاهر فهي علة في المعنى للخبر الحقيقي
 والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك ءالله
 للوضع لا لانه الموضوع له عطفه على الخبر الذي هو ءالله ان قرىء
 فتعقل مصدراً وان قرىء فيعقل على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي
 المجرد فتالة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه ايضا بتقدير اللام
 فقوله فتعقل ذلك المشترك يعني ان تعقل ذلك المشترك ءالله للوضع
 ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك موضوعا له وحاصله ان الموضوع
 له الجزئيات المستحضرة بهذا الامر الكلي لا الكلي بشرط الاستعمال
 في الجزئيات كما توهم ومعنى التعقل عند الحكماء ادراك الشيء مجردا
 عن الفواشي القريبة واللواحق المادية يعنون بالفواشي القريبة العوارض
 التي تعبرض للماهية وتغشاها عند وجودها في الخارج وهي ليست من
 حقيقتها ولذا سموها غريبة طارية عليها ويعنون باللواحق المادية ما يلحق
 المادة عند حلول الصورة فيها ووجودها الخارجي فانها لا بد ان تلحقها
 امور تلزمها كالمقدار والمساحة والاعراض اللازمة لكل جسم يحس
 وعند المتكلمين عبارة عن تعلق القوة العاقلة بالمعقول من غير حصول
 المعقول في الذهن الى ان يثبت بالبرهان فالتعقل ضد الاحساس (ص
 فالوضع كلي والموضوع له مشخص)

ش وصفه بالكلية من باب وصف الشيء بوصف ءالله التي هي
 سبب فيه لان الالة كلية واما هو باعتبار ذاته فجزئي كما انه كذلك
 باعتبار الموضوع له (تسيم) قد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له
 كذلك كما اذا تصور الواضع مفهوماً كلياً وعين لفظاً بازائه فهذا

كالالفاظ القرآنية لكن في القديمة على حذف مضاف اى وفي اصطلاح
 النخاة ما من شأن ثوبه ان يصدر من القم وكلام الله القديم نوعه
 مطلق كلام اى كليه الذى يحمل عليه والمراد بالجمع النوع اللغوى
 لا المنطقى الذى هو تمام الماهية لان هذا لا يقال فى ذات الله ولا فى
 صفاته وشأن هذا النوع الصدور من القم باعتبار بعض افراده لا
 جميعها لان القديم ليس من شأنه الصدور من القم واما الحادث
 كالالفاظ القرآنية فصادرة من القم بالفعل والضمائر الواجبة الاستتار
 داخلة فيه بالنظر للطرف الثانى واما الجائزة الاستتار وما حذف من
 مبتدا او خبر وغير ذلك داخلة في التعريف بالنظر للطرف الاول اذ
 من شأنها الصدور من القم فافهم ذلك واجعله نصب عينيك واعلم ان
 اى اما ان يشار بها للحقيقة واما ان يشار بها للأفراد والى يشار بها
 للحقيقة اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس
 واما ان يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد
 غير معينة ويقال لها لام العهد ذهنى وهى التى قصد بها الحقيقة
 فى ضمن فرد مبهم نحو ادخل السوق واشتر اللحم واخاف ان
 ياكله المذيب والى يشار بها للأفراد اما ان يشار بها لكل افراد
 الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق وهى التى قصد بها الحقيقة فى
 ضمن جميع الافراد نحو ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات الاية لان الاستثناء يدل على العموم واما ان
 يشار بها الى حصة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم
 يكن فى البلد الا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فالاقسام
 اربعة وبناء على ذلك فاللام فى اللفظ اما للجنس من حيث
 حصوله فى بعض افراده اعنى العهد ذهنى اى الماهية المعهودة فالمعهود

في الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم او لحصة معينة من
 جنس مطابق اللفظ وهو الموضوع منه اعني العهد الخارجي فان قلت
 العهد الخارجي عهده من حيث تقدمه ضريحاً او كناية او علماً فما
 هنا من اى قيل . قلت من قيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ
 الثابت لشخص او لامر كلى انما هو الموضوع لا المهمل ومن اثر
 الاطاف بالعباد حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر كل انسان عما في
 ضميره مما يحتاج فيه الى غيره حتى يعينه عليه لعدم استقلاله
 به ولهذا يقال للانسان مدني بالطبع قوله قد يوضع فيه
 العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة القريبة اذ
 تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونه امر غريب
 والوضع لغة جعل الشيء في موضعه واصطلاحاً تعيين اللفظ بازاء
 المعنى بناء على ان لفظ الجواز موضوع او هو تعيين اللفظ بازاء المعنى
 للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان دلالة على المعنى
 بالقرينة لا بنفسه وقوله لشخص اى لفرد لوحظ بخصوصه بما
 يعينه ويشخصه والشخص هو الشيء الممتاز عن الغير بحيث
 لا يشاركه شيء اخر اصلاً واصله شواد الانسان وغيره يرى من
 بعد ثم استعمل في ذاته وقوله بعينه صفة كاشفة لتعريف الشخص
 وتبينه لان الشخص هو العين بمعنى معين اى اللفظ قد يوضع لشخص
 ملتبس بالتعيين اى باعتبار تعقله وتشخصه بعينه لا باعتبار امره اخر
 او متعلق بقوله يوضع ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً لموضوع له
 خاص وذلك كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازاءه (ص وقد
 يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات
 ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات

بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر
 المشترك ش قوله وقد يوضع له اى لشخص لكن لا بقيد السابق لان
 المراد جنس الشخص اذ الموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة باعتبار
 تعقلها ذهنياً بامر عام ذاتي كما في الحروف او عرضي كما في المضمرات
 واسماء الاشارات والموصولات وبيان كون الامر ذاتياً في الحروف
 ان الواضع وضع لفظة (من) مثلاً لكل ابتداء خاص وتلك الابتداءات
 الخاصة تعقلت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء اعنى الابتداء الكلى
 وهو ذاتي للابتداءات الخاصة لانه جزء من ماهيتها لان ماهية الابتداءات
 الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور والمطلق جزء من المقيد
 ضرورة فاهية الابتداء من البصرة مثلاً الابتداء المقيد بالكون من البصرة
 وكذا تقول في (في) التي معناها الظرفية (وكى) التي معناها الغرض فاذا افادت
 هذه الحروف معاني وهو الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة
 والغرض المخصوص رجعت تلك المعاني الخاصة الى هذه اى الى الابتداء
 المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ينوع استلزام لان الخواص
 تستلزم العوام والمراد بمتعلق معنى الحرف في عبارتهم المعنى الكلى الذى
 يعبر به عن معناه عند تفسيره كالابتداء في معنى (من) فانه متعلق معنى
 من والانهاء في معنى (الى) فانه متعلق معنى الى والظرفية في معنى (في)
 فانه متعلق معنى في والاستعلاء في معنى (على) فانه متعلق معنى على فليست
 هذه المعاني الكلية معان للحروف اذ الحرف لا يودى الا معنى جزءاً والا
 لما كانت حروفاً بل اسماء لانها حينئذ تكون مستقلة بالمفهومية اذ الاسمية
 والحرفية انما هى باعتبار المعنى فان كان المعنى مستقلاً فداله الاسم وان
 لم يكن مستقلاً بل اوتى به لمجرد الربط فالدان عليه حرف فهذه
 الكليات متعلقات لمعاني الحروف لكون معانيها جزئيات لها والجزئى

الذى هو معنى الحرف له تعلق بالكلى لاندرج الجزئي تحت الكل
وبيان كونه عرضياً في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات ان
لفظة (انا) مثلا موضوعه لزيد وعمر و خالد وهكذا استحضروا عند
الوضع لهم بامر كلي وهو كل مفرد مذكر متكلم ولا شك ان الافراد
والتذكير والتكلم امور ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها اذ
الامور الذاتية ما بها الوجود موجود كالحوانية والناطقة للانسان
بل هي خارجة عنها كالضحك بالنسبة له. وان لفظة (ذا) مثلا موضوعه
للجزئيات كزيد وعمر واستحضرت عند الوضع بامر كلي وهو كل
مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة امور عارضة لتلك
الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها وكذا تقول في الموصولات
قوله باعتبار امر عام اى باعتبار تعقله بامر عام وقوله وذلك بان يعقل
امر مشترك بين مشخصات المراد بالامر المشترك المعنى الكلي المستوى
معناه في افرادة وليس المراد بالمشارك المشترك اللفظى لانه يشترط فيه
تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك والمراد بالمشخصات الافراد وقوله
ثم يقال اى يوضع وعبر بالقول عنه اذ به يظهر ذلك التعيين الذى هو
الوضع غالباً وفي غير الغالب يحصل التعيين بغيره ندوراً كالكتابة
والاشارة اى يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الافراد
المستحضرة بالامر العام بخصوصه والعام مرآت للملاحظة الافراد لا
موضوع له كما ذهب اليه السعد التفرتاني ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً
لموضوع له خاص كوضع (هذا) مثلا فان الواضع تعقل معنى كلياً وهو
كل مشار اليه مفرد مذكر ولاحظ به الافراد وعين لفظ (هذا) بازاء
كل واحد بخصوصه من تلك الافراد المدركة اجمالاً بالمعنى الكلي
قوله (بحيث) حيث للزمان والمكان والغالب كونها للمكان كما في

حديث اخر وهن حيث اخرهن الله وقد يراد بها الاطلاق نحو الانسان
 من حيث هو انسان اى نفس مفهومه الموجود من غير اعتبار امر آخر
 معه اى حيوان ناطق وقد يراد بها التقييد وذلك نحو الانسان من
 حيث انه يصح وتزول عنه الصحة موضوع علم الطب وقد يراد بها
 التحليل نحو النار من حيث انها حارة تسخن الماء اى حرارة النار علة
 تسخينه فقيد المصنف بالحيشة دفعا لتوهم ان ما وضع له اللفظ مفهوم
 كل واحد من افراد ذلك الاسم المشترك حتى يستعمل فيه ويفهم هو
 منه وهو باطل قطعاً وتصريحاً بان الموضوع اى اللفظ الموضوع هذا
 الشخص من افرادة وهذا الآخر كذلك قوله (دون القدر المشترك)
 دون حال من قوله بخصوصه بمعنى متجاوزاً ودون وان كانت مضافة
 لمعرفة فهي نكرة لانها بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل
 اضافته لفظية لا قيد تعريفاً اى لا يفاد به الى واحد بخصوصه متجاوزاً
 القدر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه على انه المستعمل فيه بحسب
 الوضع كما توهمه البعض في الضمائر وامثالها وشرط استعمالها في
 في الشخصيات التى هى افراد المعنى الموضوع له حتى لزمه عدم
 استعمال اللفظ في معناه الموضوع له وكونه مجازاً دائماً بلا حقيقة
 والقدر المشترك هو مفهوم كل واحد من الافراد ومعنى دون ادنى
 مكان من الشيء ثم استعير للرتب فقليل زيد دون عمرو اى فى الشرف
 ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حد الى حد وتخطى امر الى
 آخر قال تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اواباء من دون المؤمنين
 اى لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين الى ولاية الكافرين (ص) فتعقل ذلك
 المشترك ءالة للوضع لا انه الموضوع له

ش اى لا لانه الموضوع له فلا بد من تقدير لام العلة قبل ان من قوله لا انه لان

الاخبار بقوله ءالله عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الالة لانها الامر الكلي
 الذي تلاحظ به الجزئيات وعلى تقدير اللام تكون الاشارة الى ان كلمة ءالله
 وان كانت خبرا في الظاهر فهي علة في المعنى للخبر الحقيقي
 والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك ءالله
 للوضع لا لانه الموضوع له عطفه على الخبر الذي هو ءالله ان قرئ
 فتعقل مصدراً وان قرئ فيعقل علي صيغة المضارع المجهول من الثلاثي
 المجرد فثالة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه ايضا بتقدير اللام
 فتقوله فتعقل ذلك المشترك يعني ان تعقل ذلك المشترك ءالله للوضع
 ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك موضوعا له وحاصله ان الموضوع
 له الجزئيات المستحضرة بهذا الامر الكلي لا الكلي بشرط الاستعمال
 في الجزئيات كما توهم ومعنى التعقل عند الحكماء ادراك الشيء مجردا
 عن الغواشي القريبة واللواحق المادية يعنون بالغواشي القريبة العوارض
 التي تعرض للباهية وتغشاها عند وجودها في الخارج وهي ليست من
 حقيقتها ولذا سموها غريبة طارية عليها ويعنون باللواحق المادية ما يلحق
 المادة عند حلول الصورة فيها ووجودها الخارجي فانها لا بد ان تلحقها
 امور تلزمها كالمقدار والمساحة والاعراض اللازمة لكل جسم يحس
 وعند المتكلمين عبارة عن تعلق القوة العاقلة بالمعقول من غير حصول
 المعقول في الذهن الى ان يثبت بالبرهان فالتعقل ضد الاحساس (ص
 فالوضع كلي والموضوع له مشخص)

ش وصفه بالكلية من باب وصف الشيء بوصف ءالله التي هي
 سبب فيه لان الالة كلية واما هو باعتبار ذاته فجزئي كما انه كذلك
 باعتبار الموضوع له (تسميم) قد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له
 كذلك كما اذا تصور الواضع مفهوماً كلياً وعين لفظاً بازائه فهذا

يسمى وضعاً عاماً لموضوع له عام كوضع لفظ الانسان لمفهومه وهو الحيوان التاطق ولم يتعرض له المصنف اذ لا غرض يتعلق به هنا واما كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فمستحيل لان الكليات يدرك بها مشخصاتها اجمالاً وذلك كاف في وضع اللفظ للمشخصات وايست مشخصات كذلك بالقياس الى كليتها كما لا يخفى (ص وذلك مثل اسم الاشارة نحو هذا فان هذا مثلاً موضوعه ومسماه المشار اليه المشخص بحيث لا يقبل الشراكة) ش اى وذلك اللفظ الموضوع للافراد باعتبار امر عام مثل اسم الاشارة قوله فان هذا مثلاً موضوعه بالاضافة الى الضمير بمعنى الموضوع له على الحذف والايصال ويكون قوله ومسماه عطفاً تفسيرياً له وهو مبتدا والمشار اليه المشخص خبره وقيل صفة والخبر قوله بحيث الى اخره ومعنى المشار اليه ذات ثبتت لها الاشارة . وفي بعض النسخ موضوعة بالتانيث بتاويل اللفظة او الكلمة والمعنى فان لفظة هذا موضوعة واحتيج لهذا التاويل لوجوب تطابق المبتدا والخبر في التذكير والتانيث فلما كان الخبر مونثاً احتيج للتاويل المذكور وهو ارادة اللفظة او الكلمة ليحصل التطابق بينهما في التانيث ثم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسماه جملة مستأنفة استأنافاً بيانياً لا نحوياً وهو ما كان جواباً لسؤال مقدر . وذكر الضمير في مسماه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعنى فانت وجهة اللفظ فذكر قوله بحيث لا يقبل الشراكة اى فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلى بل لا يقصد بهذا الا واحد مشخص وكذا الحال في انا وانت ص (تنبيه)

ش التنبيه عبارة عن بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر يعلم بادنى تأمل وقيل اعلام بتفصيل ما علم

اجمالاً (ص ما هو من هذا القيل لا يفيد التشخيص الا بقريته معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات)

ش ما هو من هذا القيل اى من قيل ان يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً لا يفيد التشخيص اى التعين الا بقريته معينة للمراد من بين المعاني لان افادته الواحد من تلك الشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهذا لا يختص به فلا بد من قرينة تعينه لاستواء نسبة الوضع الى المسميات اى الافراد وفى العبارة قلب والاصل لاستواء المسميات فى نسبة الوضع كما يعلم بالتأمل (فان قيل) ما هو من هذا القيل والالفاظ المشتركة سياتى فى عدم افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة (فلنا) الفرق لزوم التعين وعدمه ووحدة الوضع وتعدد اى لزوم التعين ووحدة الوضع فيما هو من هذا القيل وعدم لزوم التعين فى المشترك اللفظى ولزوم تعدد الوضع فيه فان المشترك اللفظى لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعين لمعنى الموضوع له كما فى الاعلام كزيد المشترك فانه موضوع باوضاع متعددة والموضوع له فى كل وضع معين وتارة لا يحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كما فى الكليات كمين فانه موضوع للبصرة والجارية وغيرها والبصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمر وغيرها وكذا الجارية والقرينة فيهما لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد لا لصحة الاستعمال فيه بخلاف المعنى المجازى فانه يحتاج الى القرينة بمجرد الاستعمال ليصرف عن ارادة المعنى الحقيقى الذى وضع اللفظ للاستعمال فيه فالقرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية لا يتوقف عليها تحققه الا ترى انه اذا قيل لك رايت بحراً ماشياً على قدمه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقى ولم توجد المعينة للمراد من بحر كرم او علم كيغطى او يفتى

والفرق بين القرينة المعينة للمراد وبين المانعة ان المعينة تفصح عن المراد ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الاصيل وان المانعة لا تفصح عن المراد وانما تمنع من ارادة المعنى الاصيل فاذا كل معينة مانعة ولا عكس والتشخص هو المعنى الذى يصير به الشيء ممتازاً عن الغير بحيث لا يشاركه شيء اخر اصلاً وهو والجزءى متلازمان فكل شخصى جزءى وكل جزءى شخصى والقرينة من حيث هى ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على معنى (ص التقسيم)

ش معنى للتقسيم ضم قيدين او أكثر الى عام ليصير ذلك العام باضنام كل قيد قسمياً مبيناً للقسم الآخر او غير مبين باعتبار تنافي القيود او تخالفها فقط وما هنا من الاول قوله قيدين احتراز من ضم قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيماً بل هو تقييد وقوله مبيناً اى كناطق وصاهل للحيوان فاذا ضمنت ناطقاً للحيوان حصل انسان واذا ضمنت اليه صاهلاً خطئاً فرس وقوله او غير مبين اى كضم الضحك والكتابة فاذا ضمنت الضحك اليه حصل ضاحك واذا ضمنت الكتابة حصل كاتب وكل واحد من القسمين غير مبين للآخر لا يمكن اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما والاول يسمى تقسيماً حقيقياً والثاني يسمى تقسيماً اعتبارياً وهذا الذى ذكره المصنف بقسيم الكل . واما تقسيم الكل فلم يذكره اذ لا غرض له فيه وهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسمياً والفرق بينهما انه ان ضح حمل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثانى (ص اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص)

ش اى اللفظ الموضوع مدلوله اى المعنى الموضوع له فان الحاصل

في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بالمعنى الحاصل في العقل ومن حيث انفهامه مطلقاً غير مقيد بملاحظة دال يسمى مفهوماً ومن حيث انفهامه بانفهام غيره وهو الدال عليه يسمى مدلولاً ومن حيث وضع اللفظ بازائه يسمى موضوعاً له ومن حيث القصد اليه من اللفظ الذي افاده يسمى معنى وحاصله ان هذه الامور الخمسة وهي الحاصلة في العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار . قوله اما كلي او مشخص وجه الحصر ان مدلول اللفظ اما ان يتمتع صدقه على متعدد او لا الاول المشخص ويسمى جزءاً حقيقياً والثاني الكلي فان قيل ما ذكره المصنف من التقسيم فاسد وبيانه ان أُل في قوله اللفظ اما كلي او مشخص للاستغراق اي لاستيعاب الافراد ومعناه ان كل لفظ موضوع لمعنى مدلوله اما كلي او مشخص فهو كبرى قياس حذفت صفراء تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او مشخص ينتج مورد القسمة اما كلي او مشخص فان كان مورد القسمة الشق الاول وهو اللفظ الذي مدلوله كلي فلا يشمل الثاني وهو ما كان مدلوله مشخصاً وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلي الى كلي والى مشخص لانه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو باطل وان كان مورد القسمة الشق الثاني اعنى اللفظ الذي مدلوله مشخص فلا يشمل الاول وهو ما كان مدلوله كلياً وحينئذ فلا يصح تقسيم المشخص لكلي و مشخص لانه ايضا تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو باطل . (قلنا) ان كبرى القياس التي اشار اليها المؤلف بقوله اللفظ اما كلي او مشخص قضية منفصلة حقيقية حكم فيها بالانفصال الحقيقي وهو التنافي بين الطرفين بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان وصرها وهو قولنا مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية

طبيعية اى ماهية اللفظ فلا ينتظم منها قياس مستقيم لعدم تحقق شرطه
وهو اندراج موضوع الصفري تحت موضوع الكبرى لان المراد من
موضوع الصفري الماهية ومن موضوع الكبرى الافراد وهما متافيان
ففساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لا من الكبرى اذ هي صحيحة هذا
على حمل ال على الاستفراق وكذا على حملها على الجنس لان المحلى
بال الجنسية يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الافراد والقياس لا
ينتظم ولا يستقيم من قضية طبيعية لما صرحوا به من ان الطبيعة لا دخل
لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت صفري او كبرى فما بالك اذا
كانتا طبيعيتين والطبيعة هي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح
لان تصدق كلية ولا جزئية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة الكلية
اى ماهيته لا على ما صدق عليه من الافراد كما فى قولنا الانسان
نوع والحيوان جنس اذ لا شئ من افراد الانسان بنوع ولا شئ
من افراد الحيوان بجنس (وما يقال) فى هذا المقام وامثاله من
ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للانقسام التي
هي الكلى والمشخص واللازم لللازم لازم للزوم فيلزم الانقسام
الى الاقسام لكل واحد من الاقسام فيلزم حينئذ ان يكون الكلى
منقسماً الى كلى ومشخص وكذا المشخص يكون منقسماً الى
كلى ومشخص (فالجواب) ان جهة اللزوم مختلفة وشرط انتاج
قياس المساوات اتحاد جهة اللزوم وهنا ليس كذلك لان الانقسام
لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه بحسب
وجوده الخارجى فالانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم ان
يكون لازماً للزومه وهو الاقسام باعتبار الخارج كالكلية اللازمة
ل مفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلاً فلزوم الكلية للحيوان من حيث

صدفه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انها جزء حقيقته
اذ حقيقته حيوان ناطق وانه فرد من افرادها اذ الشخصى له تعلق
بالكلي لاندراجة تحته ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازماً
للزومه باعتبار اخر فافهم بارك الله فيك ولك (ص الاول اما ذات
وهو اسم الجنس)

ش اى اللفظ الذى مدلوله كلى اما ذات اى اما مدلوله ذات وانما
قدرنا المتدا وهو مدلول ليصح حمل ذات عليه العامل فيه معنى فان
خبر المشتق معموله في المعنى وليستقيم حمل قوله اسم الجنس على
ضميره الراجع اليه على ظاهره (وحاصل) التوجيهات المصححة للحمل
خمس الاول ان تقدر قبله مدلول اى اما مدلوله ذات كما ذكرنا ثانياً
تقدير مضاف قبل لفظ الاول اى ومدلول الاول فيكون في الاول
مجاز بالحذف على حد وسئل القرية اى اهلها ثالثاً التجوز في لفظ
الاول بان يراد به المدلول باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل
عليهما من اللفظ فيكون مجازاً مرسلأ من اطلاق اسم المدلول على
الدال رابعاً تقدير مضاف قبل الخبر اى اما دال ذات خامساً التجوز
في لفظ الخبر بان يراد به الدال مع انه ليس المراد الاخبار بمطلق
الدال فيضطر الى ملاحظه اضافة الدال الى ذات او حدث فالاسهل
ان يقدر مضافاً من اول وهلة لكن حمل كلام المصنف على التوجيه
الثاني والثالث غير سديد لانه في الثاني تاويل قبل الاحتياج اليه وفي
الثالث صرف لكلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون
المعنى وقول الشارح كرجل) فيه انه نكرة ومدلوله الفرد المنتشر واسم
الجنس مدلوله الماهية (واجيب) بان اللفظ فيهما واحد فان لوحظ وضعه
للماهية من حيث هي فاسم جنس وان لوحظ وضعه للفرد المنتشر

فكرة وان اشتهر ان اسداً اسم جنس ورجل نكرة والجنس الحقيقة
فكانه قال وهو اسم الحقيقة (ص او حدث وهو المصدر)

ش انما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل
والمشتق عليه والا فالمصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع
للماهية من حيث هي سواء كانت ماهية ذات او ماهية حدث فقوله
عليه اى على الخروج المفهوم من اخرج اى ليبنى التقسيم الى الفعل
والمشتق على خروجه منه فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلي اما ذات وحده
او حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات هنا ما ليس حدثاً ولا
مركباً منه ومن غيره وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه مثلاً بالفارسية بما اخره
دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل فانهم يعبرون عن الضرب
بزدن وعن القتل بكشتن فقوله امر قائم بغيره جنس يشمل الصفة
الراسخة القائمة بالغير كالسواد والياض ولذا اخرجها بقوله يعبر عنه
الح فمى من قيل الذات ومعنى القيام بالغير تبعيته له فى التحيز فالتحيز
بالذات وهو الحصول فى الحيز اى المكان للجرم وهو للصفة بالتبعية
فلا يصدق على هذا الاعلى اوصاف الجرم واما اوصاف البارى تعالى
والمجردات فلا يقال قامت بمحل او معناه اختصاصه به اختصاص
التمت بالمنعوت بحيث يصير نعتاً له وهو منعوت وهو بهذا الاعتبار
لا يختص بالتحيز فيشمل صفات البارى تعالى كما عند المتكلمين والمجردات
كما عند الفلاسفة لا حلول الشئ فى الشئ كالظرف بالنسبة للمظروف
فالمراد بالاخصاص التعلق على وجه مخصوص فاخصاص زيد بالضرب
الواقع منه او عليه عبارة عن تعلقه به واخصاص القدرة بالذات
القائمة بها عبارة عن تعلقها بها لا الحلول فيها او معنى القيام بالغير
الاتحاد فى الاشارة الحسية بحيث يكون الشئ متحداً مع غيره فى

الإشارة الحسية بحيث تكون الإشارة الى أحد الشيئين عين الإشارة الى الآخر كما في الماديات اى المركبات او الاتحاد في الإشارة العقلية كما في المجردات فاذا اشير الى زيد اشارة حسية كانت تلك الإشارة ليست لجرمه فقط بل له مع البياض والسواد او الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به انه متحد معه في الإشارة الحسية وان الإشارة لاحدهما اشارة للآخر قوله كما في المجردات حاصله ان العالم اجرام واعراض فقط لا ثالث لهما وقيل اجرام واعراض ومجردات اى جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية فقد شاركت المولى في التجرد المذكور وان تخالفا في القدم والحدوث وجعل الحكماء منها العقول العشرة والنفوس ومنها الملكية من انها ارواح مجردة على قول عند اهل السنة والإشارة الى هذه المجردات بالعقل اشارة الى اوصافها تبعاً والمراد بالإشارة اليها بالعقل ملاحظتها بالعقل اذ لا يشار اليها بالإشارة الحسية لانها لا تكون الا لمشاهد بحاسة البصر (ص) او نسبة بينهما وذلك اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل

ش ولما كانت النسبة سببا في افادة المركب عبر بها عنه بقوله او نسبة بينهما اى الذات والحدث والنسبة هى ثبوت المحمول للموضوع وبها الارتباط بينهما فكانه قال او مركب منهما واعلم ان المركب فى الحقيقة مركب من اربعة اجزاء الاول الموضوع وهو المحكوم عليه والثاني المحمول وهو المحكوم به تخيل فى الاول كانه شئ وضع اى نصب ليحمل عليه شئ وفي الثانى كانه شئ جعل فوق الموضوع والثالث النسبة وهى كون الشئ ثابتاً للشئ او غير ثابت له والرابع الرابطة اى الدالة على الارتباط وهى ضمير الفصل نحو زيد هو العالم

وليس عائداً الى ما قبله اذ ليس ضمير الفصل باسم وانما هو حرف
 جيء به لمعنى في غيره وهو ان ما بعده محكوم به على ما قبله لا صفة
 له ثم هذه الرابطة الغالب تركها في اللغة العربية استثناء عنها بالاعراب
 والاقتران بين الطرفين وقد يحتاج اليها فتذكر وتسمى القضية عند حذف
 الرابطة ثنائية وعند ذكرها ثلاثية والاشارة بقوله (وذلك) الى النسبة
 والتذكير باعتبار المذكور اى ان اسم الاشارة عايد على النسبة لكن
 بعد تاويلها بالمذكور او الاشارة (بذلك) الى المركب المشتمل عليها قوله
 اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق اى كضارب بان تعتبر
 الذات اولاً وتعقل نسبة وتفيد الذات بالحدث على وجه من الوجود
 المتبصرة في معاني الاسماء المشتقة فاذا قلت مثلاً جاء قائم يتخيل فيه
 شخص قائم اى يتخيل فيه موصوف قبله فالمشتق دائماً يجري على
 موصوف قبله لعدم استقلاله فما اعتبر منه الذات المنسوبة الى الحدث
 على ما هو معنى المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث
 الحدوث اى التجدد وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة
 او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه آلة لحصوله وهو
 اسم الآلة او مكاناً وقع فيه وهو ظرف المكان او زماناً له وهو ظرف
 الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم
 التفضيل وجعل اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق هو احد
 طريقين والاخر انه من الجوامد وسبب الاختلاف اختلافهم في المشتق
 هل هو ما اخذ من المصدر لدلالته على ذات متصفة بالحدث او ما
 اخذ من المصدر لدلالته على ذات وحدث فعلى الثاني اسماء الآلة والزمان
 والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة ففتح لا يدل على ذات متصفة
 بالفتح كفتح بل ذات حصل بها الفتح ومجلس لا يدل على ذات متصفة

بالجلوس بل ذات حصل فيها الجلوس ومقتل لا يدل على ذات متصفة
 بالقتل بل على ذات حصل القتل فيها قوله او من طرق الحدث بان
 يعتبر الحدث اولاً ثم يلاحظ انتسابه الى الذات نسبة تامة خبرية او
 انشائية وهو الفعل كضرب واضرب والنسبة في الخبر هي اثبات امر
 لامر او نفيه عنه وفي اضرب ولا تضرب مثلاً طلبهما فهي تعلق وتربط
 احد الجزئين بالآخر وقولنا نسبة تامة خرج به النسبة الناقصة وهي
 التي لا يحسن السكوت عليها نحو النسبة بين المضاف والمضاف اليه
 والانقسام الى الاربعة المذكورة التي هي اسم الجنس والمصدر والمشتق
 والفعل فيه نوع ضبط للالفاظ فالحصر عقلي لا استقرائي لان
 العقل يجوز اقساماً كثيرة وان لم تكن موجودة والاستقراءى لا
 يستدعى حصر جميع الاقسام لجواز ان يقف عند بعضها بخلاف حكم
 العقل وحقيقة التقسيم الاستقراءى ضم القيود المختلفة في الواقع الى مفهوم
 كلي سواء طابق الواقع او لا وحقيقة التقسيم العقلي ضم القيود الممكنة
 الاضمار بحسب العقل الى مفهوم كلي سواء طابق الواقع او لا وفي
 جعل الفعل من اقسام ما مدلوله كلي تأمل فان كون بعض معناه وهو
 الحدث كلياً ظاهر واما مجموع معناه الذي هو الحدث والنسبة المخصوصة
 التي لوحظت من حيث انها حالة بين ذلك الجزء اعنى الحدث وفاعله
 المخصوص وءالة لتعرف حالهما وهو ان زيداً من قولنا قام زيد حاله
 المتصف به القيام وان القيام متصف بكونه منسوباً لزيد مربوطاً احدهما
 بالآخر ففي كليته وصحة جملة على شيء نظر والحق انه باعتبار تمام معناه
 كالحرف (ص والثاني فالوضع اما مشخص ايضاً او كلي)

ش اي اللفظ الموضوع لمشخص فالوضع اي وضع اللفظ لذلك
 الشخص اما مشخصى بان يكون الموضوع له مشخصاً واحداً لوحظ

بمخصوصه بما يعينه او كلي اى عام بان يكون الموضوع له كلا من
 المشخصات لوحظت اجمالاً باصر كلي يعمها صدقاً (ص والاول العلم)
 ش اى اللفظ الموضوع لمشخص وضماً خاصاً العلم اى الشخصى واما
 العلم الجنسى فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلي (ص والثاني
 مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه
 وهو الحرف)

ش اقسام اللفظ الموضوع لمشخص وضماً عاماً اربعة الحرف
 والضمير واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر فى هذه الاقسام ان
 مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره اى حاصلًا باعتبار متعلقه يتعين
 بانضمام ذلك الغير اليه اى انه لا يتحصل فى الذهن ولا فى الخارج بنفسه
 بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعلل بتعلقه وهو الحرف كمن والى مثلاً
 فان معنى (من) ليس مطلق الابتداء بل معناه ابتداء خاص متعلق بشئ
 معين كالسير والبصرة فلا يفهم معناه الا اذا تعلل ذلك الشئ المعين
 وهذا هو المناسب لكلام المصنف اذ معنى قوله فى غيره اى بسبب
 انضمام غيره اليه فقولهم فى حد الاسم هو كلمة دلت على معنى فى نفسها
 اى دلت على معنى بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
 لاستقلاله بالمفهومية فقوله بنفسها متعلق بمحذوف تقديره باعتبار
 نفسها لا باعتبار امر خارج عنها كى لا يلزم المحال وهو اقتضاء كون
 معنى الاسم وهو المسمى موجوداً فى اللفظ ومعنى قوله فى غيره
 اى حاصلًا فى غيره وبيان ذلك ان (من) تدخل للتبعيض فى الكلام فهى
 تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها وكذلك اذا كانت لا ابتداء
 الغاية كانت غاية غيرها لا غاية نفسها وكذا ساير وجوها (الى) تدل
 على المنتهى فهى تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها وكذلك

سائر حروف المعاني كان ولم وليت واى واذا ونعم وحقيقة الحرف ما
 وضع لمين بتعيين لا يحصل في الذهن الا بذكر متعلقه (ص او لا
 فالقرينة ان كانت في الخطاب فالضمير وان كانت في غيره فاما حسيّة
 وهو اسم الاشارة او عقلية. وهو الموصول)

ش اى او لا يكون كذلك بان كان معناه حاصل في نفسه متحصلا
 بدون انضمام امر اليه ولما تقدم من ان الالفاظ الموضوعات لمشخصات
 وضما عاما يحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين لا لصحة
 الاستعمال قال فالقرينة وهى ما يفصح عن المراد ان كانت في الخطاب
 من ظرفية الكلي في جزئه او في زائدة واراد بالخطاب المعنى المصدرى
 فيتناول ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب لا المعنى الاسمى الذى هو
 ضمير المخاطب لقصوره وعدم تناوله لضمير المتكلم والغائب فالخطاب
 بمعنى المخاطبة (وقوله) فالضمير اى كانا وانت وهو فان ما يفيد ارادة
 المعين منها انما هو الخطاب الذى هو توجيه الكلام الى حاضر محقق
 او مقدر لافهام من هو اهل لفهم اما تناوله لضمير المتكلم فانك اذا
 وجهت الكلام لغيرك فقلت له انا فعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة
 على ان المراد من الضمير بخصوص ذاك واما تناوله لضمير المخاطب
 فانك اذا قلت انت فعلت كذا كانت المخاطبة قرينة على ان المراد من
 الضمير خصوص ذاته وتناوله لضمير الغائب فلان المخاطبة توجيه الكلام
 للغير كان ذلك الغير حاضراً حقيقة او تقديرأ كما قدمنا فيدخل الغائب
 لانه حاضر تقديرأ باعتبار ذكره سابقا في قولنا جاءني زيد فاكرمه
 او حصوله في الفعل لانه لا يعود على مجهول نحو انا انزلناه في ليلة
 القدر اى القراءان فضمه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة اى
 مشهورة بالشرف المغنية عن التصريح كما عظمه بان اسند انزاله اليه وعظم

الوقت الذى انزله فيه بقوله وما ادريك ما ليلة القدر وانزله فيها بان
ابتدا انزاله فيها او انزله جملة من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا على السفرة
اى الكتبة ثم كان ينزله على رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث
وعشرين سنة (وبعبارة اخرى) يعنى بالخطاب المخاطبة وهى توجيه الكلام الى
حاضر اعم من ان يكون محققا او مقدراً فيدخل فيه الغائب لانه
حاضر تقديرأ باعتبار سبق ذكره او حصوله في العقل والقرينة حينئذ
معنوية كالحضور اى في ضميرى المتكلم والمخاطب والغيبة اى ومرجع
الغيبة لان الضمير عين مرجعه يعنى ان تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة
مرجعه فاذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر واذا كان نكرة فلان
معناه الشيء المتقدم فتعين من حيث ان المراد به الشيء المتقدم بعينه
وان كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما قيل هنا (وحقيقة) الضمير
ما كفى به عن الظاهر اختصاراً (قوله) وان كانت في غيره فاما حسية
بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المخصوصة كاليد مثلاً
وهو اسم الاشارة كذا وذى وهو ما دل على مسمى واشارة اليه
وجعل الاشارة حسية تبعاً للالة التى تحصلها والا فلاشارة من المعاني
وقوله او عقلية بان يشار الى المراد باللفظ بنسبة مضمون جملة اليه اى
الى المراد معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه وهو الموصول كالذى
والذى ولا بد مع الاشارة من امر اخر كاختصار الصلة في المراد وانما
كان ثبوت مضمون الصلة قرينة عقلية لانه امر معنوى يدرك بالفعل
وحقيقة الموصول اسم مبهم مدلوله ذات موصوف بوصف يعقب به
وهو الصلة اللازمة والصلة يسميها سيويه حشواً لانها ليست اصلاً وانما
هى زائدة يتم بها الاسم فان قيل اللفظ الموضح للمشخص بالوضع
العام لا ينحصر في الاقسام المذكورة اذ اسماء حروف التهجى منه وكذا

اسماء الكتب كالكافية والموطى مثلاً (فالجواب) ان اسماء حروف التهجي
 موضوعة لمفاهيم كلية صادقة على افراد متعددة فتجعل واو القول
 غير واو الرضوان مثلاً من حيث وقوعها في كلمات متغايرة واتصافها
 بحركات وسكنات متباينة كافراد الكليات فلا يكون مما نحن فيه وقولنا
 حروف التهجي اى يتهجى بها ويسردها اى يعددها اذ التهجي تعديد
 الحروف باسمائها ومعنى هو يهجو اى يعدد معانيه فحروف ضرب
 ض ر ب مسميات اسمائها الضاد والراء والباء قال الخليل يوماً لاصحابه
 كيف تنطقون بكاف ذلك وباء ضرب فقالوا نقول كاف باء فقال انما
 نطقم بالاسم دون الحرف المسمى وهو كه وبه واما اسماء الكتب ف قيل
 انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا
 ترد نقضاً للحصر والخلاف في كونها من قبيل علم الجنس او الشخص
 مبنى على خلاف اخر وهو ان الشيء هل يتعدد بتعدد محله او لا يتعدد
 فن رءا التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده
 علم لنوع الالفاظ الذهنية المخصوصة ومن رءا عدم التعدد قال اسماء
 الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم للالفاظ الذهنية
 المستحضرة في ذهن المصنف ولا يقال ان جعلها من قبيل علم الشخص
 مع تعدد المدلول مشكل لما علمت ان هذا القول مبنى على ان الشيء
 لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة في ذهن المصنف هي
 المستحضرة عند غيره وما قيل في اسماء الكتب يقال في اسماء العلوم
 كالنطق والنحو (ص الحاتمة تشتمل على تنبيهات

ش اى تشتمل على كل واحد من التنبيهات ثم ان اريد بالحاتمة
 الالفاظ المجملة وبالتنبيهات الالفاظ المفصلة يكون الاشتغال في كلامه من
 اشتغال المجمل على المفصل والا يلزم اشتغال الشيء على نفسه وان اريد

بها المعاني تكون من قبيل اشتاء الظرف على المظروف باعتبار ان
الانصاف قولب المعاني (ص الاول) ش اى التبيه الال (ص الثلاثة
مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها وان كانت تحصل بالغير
فهى اسماء لا حروف)

ش يعنى ان معاني هذه الثلاثة الضمير واسم الاشارة والموصول
مشتركة بكسر الراء في ان كلا منها يتامه معنى في نفسه ملحوظ قصداً
مستقل بالمفهومية. وصالح للحكم عليه وبه فليست معاني في غيرها وبذلك
امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له في الوضع لمشخصات باعتبار امر
عام فقولنا معنى في نفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره الى اضماع شىء
اخر بخلاف الحرف وقولنا ملحوظ قصداً الخ اى بخلاف الحرف فانه غير
ملحوظ قصداً ومستقل بالمفهومية بل انما لوحظ لاجل تعرف حال
الطرفين المسند والمسند اليه قوله وان كانت تحصل بالغير اذ ليس كل
من تلك المدلولات متحصلا بالعقل باعتبار فهمه مما وضع له الا باضماع
قرينة اليها من الخطاب والاشارة حسا او عقلا وقولنا متحصلا بالعقل
الباء بمعنى في اى متعينا و متميزاً فيه فالاحتياج الى القرينة ليس لتصور
المعنى وحصوله في العقل بل لتعيين المراد من اللفظ فلا يقال اذا لم
تحصل تلك المعاني الا بالغير لزم ان تكون معانيها في غيرها كالحرف فان
معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل الا بالغير وهذا مناف لما قدمه من
ان تلك المعاني ليست في غيرها لان المراد بالتحصل بالغير التعيين والتميز
به لا التحقق والوجود الذهني به حتى تحصل المنافات وقوله فهى اسماء
لا حروف اى اذا كانت معانيها مستقلة بالمفهومية فهى اسماء لا حروف
لان الاسم ما يكون معناه كذلك (ص الثاني الاشارة العقلية لا تفيد
التشخيص فان تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية)

ش هذا التبيه الثاني اشار به الى الفرق بين الموصول والضمير واسم
 الاشارة بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا تفيد الجزئية وعلل
 ذلك بقوله لان تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية اما كون المقيد كلياً
 فظاهر نظراً الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على انتساب مضمون جملة
 الى ذات من غير تعيين واما كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشخص
 على ما قرره فن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده
 مجرداً عن الصلة ليس الا الامر الذي هو آلة للملاحظة المشخصات
 ولا شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضاً فلا يفهم
 السامع منه بمجرد ذلك مشخصاً مانعاً من الشركة وذلك لان قام ابوه
 من قولك جاء الذي قام ابوه انما يدل على نبوت قيام الاب لذات ما
 وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلي لصدقه بالانتساب لزيد
 وعمرو وان صح فهم الشخص بانضمام امر خارج كما اذا انحصر انتساب
 مضمون الصلة به عند السامع (ص بخلاف قرينة الخطاب والحسن)
 ش فان كلا منهما يفيد الشخص فيفهم السامع منهما ما يتمتع به الشركة
 (ص فلذلك كانا جزءين وهذا كلياً)

ش كانا اي الضمير واسم الاشارة جزءين وهذا اي الموصول
 وفيه ما فيه اي تأمل فيه يحصل لك ما فيه من الحلال وحاصله ان
 المصنف تقدم له في التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجمله هنا
 كلياً فكلامه هنا مناف لكلامه السابق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب
 التولية الا ترى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة
 اشخاص مثلاً اسم كل واحد منهم زيد لا يفهم معيها منهم مع ان مدلوله
 جزء في اتفاق اللهم الا ان يقال ان المصنف انما جعل الموصول كلياً على
 سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر

عن الانحصار الخارجى لا انه جملة كلياً حقيقة حتى يقتضى عدم استقامة كلامه اما لو نظرنا للصلة مع انحصارها خارجاً في الموصول كان المفهوم منه مشخصاً كاخويه قطعاً فصحت التفرقة على ما ذكر من القرينة الظاهرية لا على القرينة في الواقع التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجى اذ لا تتأتى التفرقة المذكورة اصلاً كما علمت (ص الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر وفساد تقسيم الجزئى اليهما دون اسم الاشارة ظناً ان ذلك موضوع لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الحسية ومدلول الضمير بالوضع)

ش اى التنبيه الثالث علمت مما سبق من مباحث التقسيم الفرق بين العلم والمضمر حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى الخاص وعموم الوضع في المضمر فان قلت قد علم مما سبق الفرق بين العلم واسم الاشارة والموصول والحرف فلم اقتصر المصنف هنا في الفرق على الضمير فقط فالجواب انه لما كانت الاربعة وهى الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدها وبين العلم فرقاً بين العلم وباقيها وبما خص الضمير بالذكر لكونه اشرفها (قوله) وفساد تقسيم الخ اى وعلمت ايضا فساد تقسيم الجزئى اليهما دون اسم الاشارة كما جملة بعضهم ظناً اى بناء على الظن ان ذلك اى اسم الاشارة موضوع لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الحسية في استعماله في معين دون اصل الوضع ومدلول الضمير يتعين بالوضع الذى هو مناط الجزئية ووجه الفساد دما من ان التعيين فيه ايضا وضعى كالعالم والمضمر (وقوله) اليهما اى الى العلم والمضمر (وقوله) دون اسم الاشارة كان عليه ان يقول والموصول والحرف لانه كما علم فساداً بالنسبة

لاخراج اسم الاشارة علم فساد به بالنسبة لاجراج الموصول والحرف
وقد يعتذر عن عدم ذكره الموصول لحكمه عليه في التنبيه الثاني بانه
كلى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة لاجراجه فاسداً قوله ظناى
اعتقاداً وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وقوله دون اسم الاشارة حال
من ضمير اليهما اى متجاوزين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله ظناً
مفعولاً له (ص الرابع تين لك من هذا ان معنى قول النحاة الحرف
يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم
والفعل)

ش اى التنبيه الرابع تين لك وظهر من التقسيم المذكور ان معنى
قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية اى
بان لا يكون ملحوظاً قصداً وبالذات بل يكون ملحوظاً تبعاً وعلى انه
وسيلة للملاحظة غيره كالتعلق والمجرور فقولنا قصداً وبالذات بمعنى واحد
ولا شك ان هذا مبين لمعنى قول النحاة الحرف الخ ومعنى يستقل
ينفرد ومن هذا الكلام يعلم قولهم الحكم على الشيء وبه فرع تصوره
ليس المراد بتصوره مطلق ادراكه بل المراد تصوره من حيث انه
مقصود لذاته لا من حيث انه وسيلة الى شيء اخر قوله بخلاف الاسم
والفعل فان معنى الاول المطابق مستقل بالمفهومية ومعنى الثاني التضمنى
وهو الحدث كذلك وذلك كاف فى الحكم على معناه فى الاستقلال
وقولنا المطابق اى المعنى المطابق والموافق للفظ وقولنا التضمنى اى المعنى
الذى تضمنه اللفظ لان اللفظ ان دل على مجموع المعنى كدلالة الاربعة
على ضعف الاثنين والانسان على الحيوان الناطق كان مطابقاً وان دل
على بعض الاجزاء كدلالة الاربعة على الواحد ربهما والانسان على
الحيوان فقط او على الناطق فقط كان تضمنياً (والحاصل) ان قام مثلاً

يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين الفاعل المعين
اعنى النسبة الحكمية الخبرية الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها حالة
اى رابطة بين الحدث وفاعله وءالة لتعرف حالهما من كون الحدث
مسنداً وفاعله مسنداً اليه الا ان الحدث متعين بدلالة اللفظ والفاعل
المعين وان كان متعينا بنفسه بوجه ما وهو ان كل حدث لا بد له من
محدث والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه اى لفظ
الفعل لا يدل على الفاعل المعين لا وضعاً ولا التزاماً وانما يدل على
حدث وذات ما وقع منها الحدث فلا تحصل هذه النسبة الا بملاحظة
الفاعل فلا بد من ذكره اى الفاعل المعين كما هو حال متعلق الحرف
الا ان ذكر متعلق الحرف لتحصل النسبة ذهنياً وخارجاً حتى لو لم
يذكر لم يستفد معنى الحرف اصلاً وذكر التعلق الفعل وهو الفاعل
المعين للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفاد من الفعل
حدث منسوب لفاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه
الحقيقة فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان
يحكم عليه به جزؤه اعنى الحدث وحده ماخوذ في مفهوم مدلول
الفعل على انه مسند الى شئ اخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه
محكوما به وممتازاً عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم وقد اشار
الى التنبيه الخامس فقال ص (الخامس قد عرفت من الفرق بين
الفعل والمشتق ان ضارباً لا يرد على حد الفعل)

ش التحويون حدوا الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان ضارباً يصدق عليه هذا الحد لقولهم
اسم الفاعل حقيقة في الزمن الحالي مجاز في الاستقبال ولا خلاف بين
المحققين في ذلك فهذا يدل على ان زمان الاستقبال مفهومه ايضاً

وليس بفعل فالجد ليس يمنع من دخول الغير فيه وهو اسم الفاعل
 لكن فيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد قوله ان
 ضاربا الاولى ان يقول ان المشتق لا يرد لان الاراد على حد الفعل
 لا يختص بضارب بل جميع المشتقات كذلك (ص) فانه ما دل على حدث
 ونسبة الى موضوع بما وزمانها

ش قوله فانه اى الفعل ما دل على حدث الخ وضارب ليس كذلك
 لانه يدل على ذات ونسبة الحدث اليها فالمحوظ اولا فى الفعل الحدث
 وفيه الذات فاذا قلت مثلا جاء قائم تخيل فيه شخص قائم اى تخيل فيه
 موصوف قبله فالمشتق دائما يجرى على موصوف قبله لعدم استقلاله
 كما مر ودلالة الفعل على الحدث بالوضع وكذا على الزمان واما دلالة
 على الفاعل فبالالتزام كما صرح به غير واحد او بالوضع بناء على ظاهر
 كلام المصنف فى التقسيم قوله الى موضوع الموضوع فى عرف المتكلمين
 الذات التى تقوم بها الصفات اى تختص بها اختصاص التبع بالمنعوت
 وفى عرف المناطقة المحكوم عليه قدم او اخر سمي موضوعا لانه تخيل
 فيه كانه شيء وضع لى نصب ليحمل عليه شيء اخر والمحمول هو
 المحكوم به قدم او اخر سمي محمولا لانه تخيل كانه شيء جعل فوق
 الموضوع كما مر (ص) السادس ويعلم منه الفرق بين اسم الجنس وعلم
 الجنس

ش اى التبيين السادس واعلم ان فى اسم الجنس مذهبين احدهما
 وهو الاكثر استعمالا انه موضوع للماهية مع وحدة لا بينها وتسمى
 فردا منتشرا كما ذهب اليه ابن الحاحيو والغزيرى والاخر انه موضوع
 للماهية من حيث هي اى لا يقيد بتحققها فى فرد ولا يقيد بالتعين
 كما ذهب اليه المصنف فى التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور

في التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره
مبنى على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي
هي كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا اشار اليه المصنف بقوله (ص)
فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين واسم الجنس
ككذب واسد وضع لغير معين ثم جاء التعين من اللام

ش اي فان علم الجنس وضع بجوهره اي بذاته لا بواسطة امر
خارج كاللام التي للجنس اي للماهية والحقيقة المعينة قيدل بجوهره
على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان
الاعلام الشخصية تدل بجواهرها بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص
معهودة متعينة لديه واسم الجنس كاسد لا يدل على ذلك التعين بجوهره
اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة اي وضع للماهية التي لم
يقترب تعيينها ثم جاء التعين من خارج بالالة من نحو اللام التي للتعريف
والاضافة فانها كاللام في افادة التعين فالتعين جزء من مفهوم علم
الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان اسم
الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار
التعين وان علم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار التعين اسند معرفة
الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تأمل فان قيل الوضع
يستدعي تعيين الموضوع له عند الواضع بوجه ما يتميز به عن غيره
ليصح وضع اللفظ له اذ الوضع لغير معين لا يعقل فالجواب ان التعين
معنى ثابت في الموضوع له في نفس الامر وبه يتوصل الى وضع اللفظ
الا ان ذلك التعين ليس معتبرا على انه جزء من مفهوم اسم الجنس
اذ لا يلزم من وجود الشيء في نفس الامر اعتباره بخلاف علم الجنس
فان التعين جزء مفهومه اه

(تنبيه) قال المحقق البستاني في شرحه على السلم ما تعين مسماه في الذهن كاسامة وابي الحارث للأسد قد اضطربوا في الفرقينه وبين اسم الجنس كاسد والمختار من ذلك ما حققه ابن خاتمة ان علم الجنس موضوع للحقيقة لتمييزها عن غيرها من الحقائق الذهنية مع قطع النظر عن وجودها في افرادها الخارجية واسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية باعتبار وجودها في افرادها ولذا كان الاول جزئياً والثاني كلياً فانظروا ان شئت وبمباراة اخرى الفرق بين علم الجنس واسمه ان الصورة لما كان لها اعتبار خصوص من حيث استحضارها لمسماها وعموم من حيث كونها كلية تطابق جميع الافراد مجردة عن اللواحق التي تشخصها وتميزها كان الموضوع لها بالنسبة الى الاول علم الجنس كاسامة والى الثاني اسمه كاسد فلم الجنس موضوع للحقيقة اى الصورة المستحضرة ذهنياً مع قطع النظر عن افرادها فصار لها بذلك نوع تشخص واسمه موضوع لها لا باعتبار قيد معها البتة واعلم ان لكل شئ كلياً او جزئياً حقيقة وهى ما به الشئ شئ اى ما به الموجود موجود كالحیوان الناطق والصورة النوعية للانسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب مما يمكن تصور الانسان بدونه وقد يقال ان ما به الشئ شئ باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية وبقطع النظر عن ذلك ماهية والحقيقة تمام مشترك بين افراد مقوم لها اى داخل في قوامها بان يكون جزءاً لها مثلاً سواء كانت موجودة فى الخارج ام لا وقوله تمام اى متم الماهية لا جزءاً منها ولا خارجاً عنها ووجه الحصر ان كل ما يقال على الشئ لا يخلو اما ان يتوقف فهم ماهيته عليه او لا الثاني الخارج والاول اما ان يكون مفهومه كافياً فى فهم الماهية او لا الاول هو التام والثاني هو الجزء السابع (ص السابع الموصول عكس الحرف)

ش بهذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف فيهم التزاماً
من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال المعنى وعدمه (ص فان
الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله بما هو معنى فيه)

ش اى وبين كون الفرق هنا المذكور مفهوماً التزاماً من ذلك
ان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر
وهذا يلزم منه ان الحرف لا يحصل معناه خارجاً وتنفك ذهنياً الا
بضميمة شئ آخر وهو المتعلق الذى معنى الحرف معنى فيه اى حاصل
باعتباره فقوله وتحصله الخ اى وتنفك معناه بذلك الغير الذى هو اى
معنى الحرف معنى فيه اى في الغير (ص والموصول اخر منهم متعين
بمعنى فيه)

ش اى والموصول عكس ذلك لان استقلال المعنى معناه عدم توقف
فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزم منه ان معنى الموصول مبهم
عند السامع لكن يتعين بواسطة انضمام اخر وهو مفهوم الصلة
الذى هو معنى في الموصول وهذا معلوم مما سبق وهو ان الموصول
لوضعه لمشخصات وضماً عاماً يحتاج في افادته المعين من تلك المشخصات
الى القرينة لمزاحمة المعاني لا لصحة الاستعمال وتصور المعنى وحفظه
في العقل كما تقدم فقولنا الذى هو معنى فيه اى حاصل في الموصول
واقام به والصلة توضح الابهام الذى في الموصول لان مضمونها معنى
حاصل في الموصول ووصف قائم به وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع
لانفاء الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم وقد
اشار الى التثنية الثامن فقال (ص الثامن الفعل والحرف يشتركان في اهمية
يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتاً للغير

ش وفي هذا التثنية اشارة الى غلة امتناع الحكم على الفعل والحرف

وكذا الحكم بهما مستعملين في معناها وهي ان صحة الحكم على الشيء
وبه موقوفة على ثبوته في نفسه اى استقلاله بالمفهومية لى اثبات غيره
له وكل واحد من مدلوليهما غير مشتقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير
وليس المراد مطلق الثبوت بل المعرف لحال الغير والا انتقض باليباض
مثلا فانه ثابت للغير وهو مى تقل بالمفهومية فغنى من مثلا هو الابتدا
الخاص الذى يكون الة للاحظة حال الغير وهو السير والبصرة مثلا
اعنى كون الاول مبتدا والثاني مبتدا منه ومعنى ضرب هو النسبة
المخصوصة الجزئية فانها معرفة لحال الحدث وعال الفاعل من كون
الاول مستنداً والثاني مستنداً اليه فقول الشارح ومعنى ضرب هو ذلك الحدث
النسب الى فاعل ما الاولى ان يقول هو النسبة الى هي المعرفة لحال
الغير واما الحدث فمستقل بالمفهومية وقوله الى فاعل ما ينافى لما مر من
ان مدلول الفعل الحدث والنسبة لفاعل معين وهما قولان والواجب ما
تقدم (ض ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير)

ش اى كون كل من مفهومى الفعل والحرف امر غير ثابت في
نفسه بل لغيره اى لا يثبت الغير لكل واحد منهما بل لا يثبتان لشيء
كما لا يثبت شيء لهما اصلا اذا كانا مستعملين في معناهما وانما قيدنا
بالاستعمال لئلا يتقضى بقولهم ضرب فعل ماضى ولمن حرف بجر فان
الفاظ كلهما في نفسها اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة
هي لها متساوية الاقدام في صحة الحكم بها وعليها لان الكلمة اذا اريد
لفظها كانت عنها فيصح الحكم عليها وان كانت فعلا او حرفا وقد اشار
الى التبيه التاسع بقوله (التاسع الفعل مدلوله كلى قد يتحقق في ذوات
متعددة فجازت نسبتة الى خاص منها فيخبر به
ش ولما ذكر في التبيه الثامن جهة الاشتراك بين الفعل والحرف

ذكر في هذا التبيين جهة الافتراق فاعلم ان الفعل باعتبار جزء معناه وهو الحدث كلى واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث والزمن المعين والنسبة الى موضوع ما ففى كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف وذلك لعدم استقلال جزء معناه وهو النسبة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة الحدث الى فاعل ما بخصوصه ففعله من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم ولما كان الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالحا للانتساب الى كل واحد منها جازت نسبته الى خاص منها فيخبر به باعتبار ذلك الحدث عن شئ وهو بهذا الاعتبار مسند دائما لانه قد اعتبر في مفهومه الاسناد الدائم بحسب الوضع فلذا لم يمكن جعله مسند اليه قال الدسوقي ما افاده كلام الشارح من ان الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من ان المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها وضعا نوعيا وموضوعة باعتبار هيئتها للمشخصات وضعا خاصا فضرب مثلا باعتبار مادته موضوع للحدث وباعتبار هيئته موضوع لنسبة ذلك الحدث الى فاعل ما بخصوصه في زمن معين اه (فائدة) الصيغة هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وهي صورة الكلمة والحروف مادتها والابنية هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة والوضع الشخصى ما تعلق بخصوص والوضع النوعى ما تعلق بكلى فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في نحو قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة نحو قايم يستفاد منها نسبة غير مستقلة وطرفان فلم قلتم جاز كون الصفة

محكوماً عليها ومحكوماً بها دون الفعل مع فاعله اذ لا يصح الحكم عليه
ولا به اجيب بان النسبة في الفعل وحده نسبة تامة مستقلة منفردة
بنفسها اى ملحوظة في نفسها وليست معتبرة لتقييد شيء غير مربوطة
بغيرها يعنى الفاعل بمعنى ان وجودها ليس مرتبطاً بوجوده وبيان
ذلك ان النسبة جزء من معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة فهمى
مفهومة قبل تركيبه مع الفاعل والمقصود من التركيب افادتها للغير من
حيث التعيين بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة
لا تقتضى انفراد الحدث عن الذات بل تقتضى الارتباط بينهما فتى ذكر
الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فانها تقتضى انفراد
الحدث عن الفاعل المسند اليه فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون
فهم الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالالتزام كما تقدم والصفة ايضاً لا
تكون مقصودة بالافادة من العبارة بل تارة وتارة فلهاذا جاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فتجعل محكوماً عليها كما اذا قلت القائم زيد فقد
لاحظت من القائم الذات فلذا حكمت عليه بانه زيد وتارة جانب الوصف
اى الحدث اى وتارة يلاحظ من الصفة جانب الحدث فتجعل محكوماً
بها كما اذا قلت زيد قائم فقد لاحظت من القائم الحدث فلذا احكمت به
على زيد لان الحدث اتما محكم به واما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح
للكم عليها ولا بها لانها غير ملحوظة بالذات بل بالتبع لتعرف حال
الحدث والذات والمحكوم به والمحكوم عليه لا بد ان يكون قصدياً لان
صحة الحكم على الشيء فرع قصده واما النسبة المعتبرة في الفعل
فقد تكون ملحوظة قصداً وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعاً غير
مقصودة بذاتها بل على انهاء الملاحظة غيرها ومرءاة لمشاهدة ما
سواها وهى بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لان

يحكم عليها بأنها من باب النسب والإضافات أي من الصفات الإضافية
ونعني بالإضافية ما لا يكون هيئة متقررة في الذات فهي خلاف الصفة
الحقيقية التي هي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها كالقدرة والإرادة
والحكم بها كما تقول ما بحث عنه معنى النسبة وبالاختبار الثاني غير مستقلة
وغير صالحة للحكم عليها وبها بخلاف ما يستفاد من النسبة من مجموع
الفعل والفاعل فهي غير مستقلة دائماً فإن قلت ما ذكرته من أن مجموع
الفعل وفاعله لا يصلح لأن يكون محكوماً به ينافي ما ذكره التحاة من
أن المسند في قولنا زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية اجيب بأن هذا
لا يرد لأن المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الأب ومعلوم
أن القيام المسند للأب مركب تقيدي والمركب التقيدي مفرد لا جملة
لأنها في تاويل مفرد لا جملة فهي في قوة زيد قائم الأب ولا شك أن
قائم الأب مفرد مقيد إذ المراد بالمفرد ما ليس بقضية لا مقابل المركب
ومن ثمة تسمع التحات يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام لتجرده عن
إيقاع النسبة ين طرفها بقرينة ذكر زيد مقدماً وإبراز الضمير الدال
على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الإيقاع أي الحكم بوقوع
النسبة بين قام والأب وإنما استحال ذلك مع ما ذكر لصيرورة قام أبوه حينئذ
جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط وهذا السر في قولهم الجملة ما
بقيت على حالها لا ترتبط بغيرها إما إذا لم تبقى على حالها بأن أريد بها
ما ذكر أو اللفظ كما في قوله وإذا قيل لهم امنوا فلا يتمتع الارتباط إذ
المقصود وإذا قيل لهم هذا اللفظ وقد تقدم أن الكلمة إذا أريد
لفظها كانت اسماً فيحكم بها وعليها وإن كانت فعلاً أو حرفاً فالجملة
كذلك (من دون الحرف إذ تحصل مدلوله إنما هو بما يتحصل له)
ش قوله دون الحرف تقدم أن الاستقلال بالمفهومية لازم للكلمة

فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية ويتفرع على استقلاله صحة الاخبار ويتفرع على عدم الكلية عدم الاستقلال وعلى عدم الاستقلال عدم صحة الاخبار بذلك فما قيل في الفعل يقال عكسه في الحرف فقوله دون الحرف مخرج لاستقلال اللازم للكلية في الفعل دون الحرف فانه ليس بمستقل ويلزم من عدم الاستقلال عدم كليته لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم قوله اذ تحصل اى تعقل مدلول الحرف في الذهن وتحققه في الخارج انما هو بما يتحصل له اى بالمتعلق الذى يتحصل هو اى مدلول الحرف له والمراد بالتحصل الملاحظة والمعنى لان تعقل مدلول الحرف انما هو بالتبعية لمتعلقه من صفة ذلك المتعلق ان معنى الحرف يلاحظ له اى لاجل ذلك المتعلق فهو يلاحظ لا لذاته بل لاجل تعرف افادة حال ذلك المتعلق واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق (ص) فلا يعقل لغيره

ش اى فلا يثبت لغيره وحينئذ فلا يخبر به كما لا يخبر عنه لذلك وقد اشار الى التبيين العاشر فقال (ص العاشر في ضمير الغائب وفي كليته نظر فتأمل

ش العاشر في ضمير الغائب اى في كلية ضمير الغائب دون ضميرى المتكلم والمخاطب لانهما لا يمتثلان غيرها بخلاف ضمير الغائب لكن فيه نظر لان توهم الوضع لمفهوم كلى لا يختص بضمير الغائب بل غيره كذلك واليه اشار بقوله وفي كليته نظر اى وفي الحكم عليه بالكلية في الجملة او في بعض الاحوال وهو ما اذا كان مرجع الضمير امراً كلياً نظر ووجه النظر ان الضمير مطلقاً سواء كان للغائب او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل من الشخصات وضعاً كلياً عاماً وقد علم ان في كلية الضمير من حيث هو باعتبار توهم وضع كل واحد

من افراده لمفهوم كلى كوضع هو مثلاً لمفهوم الواحد الغائب المذكور
نظراً اى لان الحكم بالكلية مخالف لوضع الواضع ولا مستند له الا
التوهم المذكور وهو يتأتى في الموصول والحرف واسم الاشارة لان
التوهم باب واسع اذ عرض التوهم لا ينقطع عن حكم العقل وفي بعض
النسخ وفي كليته وجزئيه نظر ووجهه ان كثيراً ما يكون المرجع
اليه ضمير الغائب كلياً كما في قوله جاءني انسان فاكرمه كما يكون جزءياً
في قولك جاءني زيد فاكرمه والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرة
فالحكم بكلية وجزئيه محل نظر وتامل والحق انه يكون كلياً اذا كان
مرجه كلياً وقد يكون جزءياً اذا كان مرجه جزءياً وعلى هذا فضمير
الغائب موضوع للمشخصات بوضع وللامر الكلى بوضع فهو مشترك
وبعبارة اخرى ان كلمة هو موضوع للجزءيات المتدرجة تحت قولنا كل مفرد
مذكر فان الواضع جعل هذا آلة للملاحظة الجزءيات وعنوانا لها ووضع
اللفظ بازاء كل واحد من الجزءيات بخصوصه وتلك الجزءيات تكون
حقيقية اذا كان المرجع اليه جزءياً حقيقياً وقد تكون غير حقيقية اذا
كان المرجع اليه كلياً فان الكلى من افراد جزءيات قولنا كل فائب
مفرد مذكر لكن جزئيه ليست حقيقية وما مر من ان الضمير مطلقاً
موضوع للمشخصات اجراء للمتن على خلاف التحقيق والمصنف انما
عده من الجزءيات نظراً الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقاً
من المعارف واعتبروا فيها الجزئية الحقيقية لا الاضافية بناء على تعريفهم
المعرفة بما وضع لشيء بعينه اى معين ثم اشار الى التنبيه الحادى عشر
فقال (ص الحادى عشر ذو وفوق مفهومهما كلى لانهما بمعنى صاحب
وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزئين)
ش اعلم ان نحو ذو وفوق موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة

كالصحة والفوقية نسبة تقيدية لها اى الذات فليس في مفهومه ما
يحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والمقصود من هذا
التبيه الاشارة الى التفرقة بين الحروف وبين الاسماء التى تشابه الحروف
في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما كلئى لانهما
بمعنى مطلق صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزءين اضافيين
بالنسبة الى معناها الذى هو الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان
جزءين بحسب الوضع بل باستعمالهما في الجزءين الاضافيين نحو جاءني
رجل ذو مال ورأيت طائراً فوق غصن والجزءى الاضافي اعم من
الحقيقي فقد يكونان جزءين حقيقيين نحو جاء زيد ذو المال ورأيت
زيداً فوق السطح بجعل الاضافة للعهد وقد يكونان كليين حقيقيين كما
تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة ورأيت انساناً فوق سطح ولذا لا
يصح حملة على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلئى بل
الجزئية الاضافية التى هى اعم فهما على كل حال سواء كانا حقيقيين او
كليين جزءان اضافيان بالنسبة الى معناها الذى هو مطلق صاحب وعلو
وحينئذ فقد ظهرت التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزءى
مشخص كما بين وفائدة وضع ذو ونحوها التوصل الى وصف الموصوف
باسماء الاجناس كما ان الذى وصلة ووسيلة الى وصف المعارف بالجل وحاصله
ف ذو وفوق وكل وبعض واشباهها وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس
مشروطاً في دلالة معانيها للقطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه
وكذلك البواقى وانما اشترط ليتوصل بذو الى الوصف باسماء الاجناس
وبفوق كذلك والى علو خاص وصاحب خاص وقس على ذلك وقد
اشار الى التبيه الثاني عشر فقال (ص الثاني عشر لا يربك تعاور
الالفاظ بعضها مكان بعض اذ المعتبر الوضع)

ش لا يربك اى لا يوقعك في ريبة وشك تعاور الالفاظ
بعضها مكان بعض اى تناوب بعضها مكان بعض فقوله بعضها بالجر بدل
بعض من كل من الالفاظ وقوله مكان بعض حال اى حالة كون بعض
الالفاظ واقماً مكان بعض في الاستعمال وان قرىء بعضها بالرفع فالمعنى
تناوبها وقوع بعضها مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة قوله اذ
المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر ببعض الاوهام اى
الاذهان وهو ان الحكم بالجزئية والكلية والعلمية والموصولية وامثاله
للالفاظ انما هو باعتبار ما استعملت فيه من المعاني فاذا قلت مثلاً جاءني
ذو مال واردت به زيداً فيحتمل ان يتوهم انه جزءى لاستعماله في
الجزءى ووجه الدفع ما ذكر وهو ان المعبر في الالفاظ حال الوضع
والموضوع له في ذو امر كلّى وان استعمل هنا في مشخص فلا يكون
جزءياً بخلاف زيد فانه جزءى لوضعه لذلك الم مشخص وكذا الحال في
مثل هذه الصورة والاستعمال لا ينظر اليه وهذا التنبيه كالدليل للتنبية
السابق وبالله تعالى التوفيق . والهداية الى اقوم طريق . لا رب غيره .
ولا خير الا خيره . وهذا اخر ما التقطته من شروح الرسالة مع شغل
البال . فجاء والحمد لله تقيداً كما اردته وافياً بالمراد . محرراً لمسائل
هذا الفن لا يشبع منه الناظر . ولا يصدر عن مورده الخاطر .
فالحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله وقد
كان الفراغ من تحريره في سنة ثمان وستين ومائتين والاف . من
هجرة من له الفخر والعز في الدارين والشرف . ونحن اسرى بايدي
الفرنسيس بمدينة انبواز . فانفع به اللهم من كتبته او قرأه وحصله
واغفر لنا ولوالدينا ولجميع المؤمنين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله واصحابه اجمعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان اجل ما سطرته سوابق الاقلام . وحاكته دقائق الافهام . حمد
الله تعالى الذى يقظ افكار الحفاظ . لاستخراج درر المعاني من صدف
الالفاظ . فابرزوا من محاسن الوضع ما ترقق فيه ماء الطبع . وارتفع
له حجاب القلب والسمع . والصلاة والسلام على من ازدهت الحروف
بجوامع كلمه . وابتهجت الضمائر ببدايع حكمه . وعلى ءاله واصحابه الذين
شرحوا ببراعة عباراتهم صدور المهارق . واتوا من معجزات البلاغة
في اشاراتهم بالحواريق . وبعد فان الكتاب المسمى باتقان الصنع . في شرح رسالة
الوضع . للإمام الرباني . والعارف الصمداني . العلامة السيد محمد سعيد بن
السيد محي الدين الحسني قد اينعت اثماره . وتبسمت ازهاره . وجمع الى
حسن الایجاز . درجة الاعجاز . والى فضيلة الابداع . جلالة الموقع في
القلوب والاسماع . لا ينبو عن فهم . ولا يدق عن وهم . وقد تيسر
بعونه تعالى طبعه في مطبعة جريدة بيروت البهية . التي هي بطبع الكتب
النفيسة حريه . وكان تمام طبعه بعد امان النظر في تنقيحه . وبذل الجهد
في تصحيحه . يوم الخميس الرابع عشر من ربيع الثاني سنة ثمان وثلاثمائة
والف من الهجرة النبوية . على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية . ما
اجتلت الافكار من الالفاظ انوارها . واجتنت الازهان من المعاني
اثمارها .



Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 076411535



RECAP